

واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

The reality of the accounting profession in Algeria under the application of the financial accounting system

د. بلعور سليمان

مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات

الاقتصادية بولاية غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

bellaouar2002@yahoo.fr

د. قطيب عبد القادر

مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات

الاقتصادية بولاية غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

aekguel@yahoo.fr

ملخص : إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر أمر فرضه واقع تحول الاقتصاد الجزائري للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، وقد كان لتطبيق هذا النظام ابتداء من أول جانفي 2010 م انعكاسات وآثار على مختلف جوانب البيئة المحاسبية، ومن أهمها مهنة المحاسبة، فهذه الأخيرة زادت تحدياتها وتغيرت متطلباتها، فقد أصبح من الضروري اجراء تدابير وتكوينات خاصة تمكن مزاوي هذه المهنة من التكيف مع الجديد الذي جاء به هذا النظام والتعرف على مبادئ وأسس وقواعد هذا النظام، كل هذا من أجل ضمان انعكاسات ايجابية لهذا النظام على النظام المحاسبي في المؤسسات، أما مجرد تبني نظام محاسبي جديد دون تكييف مهنة المحاسبة مع ما يتطلبه فمن دون شك يجعل الانعكاسات السلبية تتغلب على الإيجابية منها، لذا من الضروري إجراء إصلاحات سريعة تجعل مهنة المحاسبة تواكب هذا التحول في النظام المحاسبي المعمول به.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، مهنة المحاسبة، الإصلاح المحاسبي، البيئة المحاسبية.

Abstract :

The adoption of the new financial accounting system in Algeria is imposed by the convert of the Algerian economy to integrate more into the global economy. Applying this system, starting from the first of January 2010, has caused some implications and effects on various aspects of the accounting environment, and typically on the accounting profession which has increased its challenges and changed its requirements . Thus, it is necessary to make Trainings in order to enable practitioners of the profession adapt the new accounting system and know the principles and the rules of this system. All this is to ensure the positive impact of this system on the accounting system in enterprises. However, adopting a new accounting system without conditioning the accounting profession with the suitable requirements can lead to negative repercussions. So, it is necessary to perform quick reforms to make the accounting profession cope with this shift in the accounting system in place.

Keywords: international accounting standards, financial accounting system, the accounting profession, Accounting Reform, Accounting Environment.

Jel Classification Codes: M41

مقدمة :

إن النظام المحاسبي المالي الذي تبنته الجزائر جاء بالكثير من القواعد والمبادئ والتقنيات الجديدة التي لم تكن معروفة وقت العمل بالمخطط المحاسبي الوطني، والفرق واضح إذ أن النظام يختلف كل الاختلاف عن المخطط، هذا التغيير الجذري لا يمكن أن يساير بنفس القدرات المؤهلات وقبل ذلك بنفس الطروحات الفكرية، فمن الواضح أن التغيير مس كل الجوانب بداية بالإطار الفكري مروراً بالممارسات وصولاً إلى السلوكيات.

إن هذا الوضع جعلنا نعالج هذا الموضوع للوقوف على التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل هذه التحولات، وللوصول إلى المتطلبات التي تحتاجها هذه المهنة في ظل هذا الوضع الجديد، وقبل هذا وذاك نحاول الوقوف على الواقع المحاسبي في الجزائر من خلال تقييم أهم عناصر البيئة المحاسبية وكذا آليات تنظيم مهنة المحاسبة التي جاء بها القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 ، وهذا كله للإجابة على إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في السؤال التالي:

ما هي تحديات ومتطلبات موازلة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟.

وللإجابة على إشكالية الدراسة ، واثبات أو نفي فرضيتها تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- ✓ آليات تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر.
- ✓ استطلاعات الممارسة المهنية المحاسبية _ دراسة ميدانية _.
- ✓ نتائج الدراسة .
- ✓ الخلاصة .

أولاً: آليات تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

من بين العناصر التي مسها الإصلاح المحاسبي نجد مهنة المحاسبة والتي تقرر إصلاحها بالقانون رقم 10-01 ، لذا سنتطرق إلى واقع المهنة المحاسبية وفق هذا القانون بالإضافة إلى آليات تنظيمها والمتمثلة في ممارسوا المهنة وكذا الهيئات المشرفة عليها .

1. واقع مهنة المحاسبة في الجزائر

الواقع الذي تعيشه المهنة المحاسبية الجزائرية يعتبر واقعا مقلقا جداً بالنسبة للمهتمين بالشأن المحاسبي الجزائري، فقد عرفت اختلال وانتكاسات عديدة ، وفي ظل هذا الوضع المتردي الذي تعيشه المهنة المحاسبية الجزائرية تقرر إصلاحها وذلك بصدور القانون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد¹

قررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة هيكلة تنظيم مهنة المحاسبة، وقررت تفكيك المنظمة الوحيدة التي كانت تمثل الناشطين في القطاع ويتضمن هذا القانون الجديد 84 مادة في 12 فصلا .
وبموجب التعديلات الجديدة فقد تم إنشاء ثلاثة منظمات مهنية :

في المادة 14 منه ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين ، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون.

مكن هذا القانون من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون رقم 08 /91 المنظم لمهنة المحاسبة ، حيث تمثلت هذه الصلاحيات فيما يلي:

- أصبح منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية .
- مراقبة النوعية المهنية و التقنية لأعمال ممتهني المحاسبة تحول إلى وزير المالية .
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

2. ممارسو المهن المحاسبية

يقسم المهنيين الذين يمارسون مهنة المحاسبة في الجزائر إلى ثلاث فئات: الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وسنتطرق إلى أهم ما جاء به القانون 10-01 حول ممارسو المهنة.

1.2 الخبير المحاسب.

2. 1.1 تعريف الخبير المحاسب: بنص المادة 18 من القانون رقم 10-01 فإنه يعد خبيراً محاسباً كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة تنظيم و فحص و تقويم و تحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات و الهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، و التي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات².

2.1.2 مهام الخبير المحاسب: يتكفل الخبير المحاسب بالمهام التالية³:

- تنظيم و فحص و تقويم و تحليل المحاسبة.
- مسك و مركزة و فتح و ضبط و مراقبة و تجميع محاسبة المؤسسات.
- التدقيق المالي و المحاسبي للشركات و الهيئات و هو المؤهل الوحيد للقيام بذلك.
- تقديم استشارات للشركات و الهيئات في الميدان المالي و الاجتماعي و الاقتصادي.
- إعلام المتعاقدين معه بمدى تأثير التزاماتهم و التصرفات الإدارية و التسيير التي لها علاقة بمهمته.

2.2 محافظ الحسابات

2.2.1 تعريف محافظ الحسابات : حسب المادة 22 من القانون 10-01 محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و انظمامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به⁴.

2.2.2 مهام محافظ الحسابات: وتتمثل هذه المهام في النقاط التالية⁵:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، و كذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة و مجلس المديرين أو المسير.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات التابعة لها .

- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة .

بالإضافة إلى ما سبق فعندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدججة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات على صحة و انتظام الحسابات المدججة و المدعمة و صورتها الصحيحة، و ذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار. و يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد التقارير التالية:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.

- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدججة عند الاقتضاء.

- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.

- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة، والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصص.

- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

3.2 المحاسب المعتمد

1.3.2 تعريف المحاسب المعتمد: المادة (41) من القانون 10-01 عرفت المحاسب المعتمد على أنه المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة مسك و ضبط محاسبات و حسابات التجار و الشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته⁶.

2.3.2 مهام المحاسب المعتمد: يمكن تلخيص أهم مهام المحاسب المعتمد في النقاط الآتية⁷:

- مسك و فتح و ضبط المحاسبات و الحسابات.

- عرض الكتابات المحاسبية و تطور عناصر ممتلكات التاجر و الشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها، و ذلك على أساس الوثائق و الأوراق المحاسبية المقدمة إليه، و تحت مسؤوليته.

- المحاسب المعتمد يعد جميع التصريحات الإجتماعية و الجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها.

- يمكنه أيضا أن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية.

- يمكن للزبون أن يلتمس من المحاسب المعتمد القيام بالمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية.

4.2 شركات الخبرة المحاسبية و محافظة الحسابات والمحاسبة

بالإضافة إلى ممارسة المهنة منفردة كما في السابق تشكيل شركات خبرة تضم مجموعة من الممارسين

1.4.2 تعريف شركات الخبرة المحاسبية و محافظة الحسابات والمحاسبة

طبقا لأحكام القانون 10-01 لا سيما المادتين (12)، (46) منه، يمكن للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، لممارسة مهنتهم كل على حدى، شريطة أن يحمل كل الشركاء الجنسية الجزائرية، و تكون هذه الشركات على الشكل التالي⁸:

✓ شركات الخبرة المحاسبية.

✓ شركات محافظة الحسابات.

✓ شركات المحاسبة.

3. المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر

أدت الإصلاحات إلى إحداث تغييرات جذرية على طبيعة المنظمات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، لما لهذه الهيئات والمنظمات المهنية من دور في الإشراف والمراقبة والمتابعة لهذه الإصلاحات والعمل على تطبيقها بما يتماشى وإطارها العام حيث ظهرت هيكلية جديدة لها، والمتمثلة في⁹:

1.3 مجلس المحاسبة.

مع إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكلية المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نتج عنها ارتفاع عدد المؤسسات العمومية و تعقد أنماط التسيير وضعف التحكم في النظام المحاسبي، أنشأت مؤسسة مجلس المحاسبة لفحص حسابات الدولة والمؤسسات العمومية ومراقبة تنفيذ العمليات المالية لها ، حيث قام المشرع الجزائري بسن آليات رقابية تحد من أنواع الاختلال التي تفرزها أساليب التسيير المتبناة، من خلال القانون رقم 05/80 المؤرخ في 1980/03/01 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة ، وفي مادته رقم 05 نص على أن « مجلس المحاسبة يراقب مختلف الحسابات التي تصور العمليات المالية والمحاسبة، أين تتم مراقبة صحتها وقانونيتها ومصداقيتها »¹⁰.

2.3 مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة.

تم التأسيس لمجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20/92 المؤرخ في 1992/01/13، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 1997/12/01، والذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة ويضبط اختصاصاته وفوائده عمله.¹¹

3.3 المجلس الوطني للمحاسبة

المجلس الوطني للمحاسبة هو منظمة استشارية وضبط ذات طابع إداري، تهتم بالربط ما بين الوزارات وما بين المهن، كما يقوم المجلس الوطني للمحاسبة بدور التنسيق والتلخيص في ميداني البحث والتقييم المحاسبين

والتطبيقات المرتبطة بهما، وبإمكانه العناية بكل المسائل التي عندها صلة بالتقييم المحاسبي وتطبيق المقاييس، كما يمكن أن يستشار من قبل لجان المجالس المنتخبة، المنظمات، شركات أو أشخاص عندها اهتمام فيما يخص أعماله أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-9-1996 والذي يحدد الطبيعة الاستشارية له، كما حدد اختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيره.

بموجب المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 27-1-2011، الذي تم بموجبه تحديث القانون السابق، والذي يوضح إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة، حيث تم بناءً على هذا القانون الجديد تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، حيث تحدد المادة الثانية من هذا المرسوم سلطة الوزير المكلف بالمالية على المجلس، كما تحدد الأعضاء الذين يشكلونه، إضافة إلى تحديد المهام المنوط بها هذا المجلس ويمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية¹²:

- مسك الملفات المتعلقة بالاعتماد والتسجيل والشطب من جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
 - إنجاز كل الدراسات والتحليل التي تهدف إلى التقييم المحاسبي.
 - تحديد معايير وسبل الالتحاق بالمهنة السابقة الذكر.
 - الاعتماد، التقييم المحاسبي وتنظيم ومتابعة مهنة المحاسبة.
 - تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها.
 - جمع واستغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها.
 - متابعة ومراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق.
 - المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة.
 - تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
 - التعاون مع هيئات التكوين الأخرى والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة.
- وقد نصت المادة 05 من قانون 10-01 على أنه: " تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان المتساوية الأعضاء الآتية :

- لجنة تقييم الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية
- لجنة الاعتماد
- لجنة التكوين
- لجنة الإنضباط والتحكم

■ لجنة مراقبة النوعية

وباعتباره الجهة الرسمية الوحيدة المكلف باختيار طرق التقييم المحاسبي في الجزائر، فإنه ساهم في الإصلاح المحاسبي من خلال تبني الخيار القائم على إصلاح المخطط المحاسبة الوطني من خلال تبني المعايير الدولية.¹³

4.3 المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

تضمنت التعديلات الجديدة في مهنة المحاسبة في إطار الإصلاح المحاسبي إحداث ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة، وتحت رعاية وزارة المالية، وتُعنى هذه المجالس بتنظيم المهن المتعلقة بها من أجل التحكم فيها بشكل يتناسب مع التغيرات في مهنة المحاسبة والمراجعة التي تبنتها الجزائر، وتمثل هذه المجالس في:

1.4.3 المصنف الوطني للخبراء المحاسبين

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ 27-1-2011 تتحدد تشكيلة المجلس الوطني لمصنف الخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد تسييره، حيث يتم انتخاب تسعة أعضاء من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول أمصنف الوطني للخبراء المحاسبين، ثلاثة منهم يمثلون هذا المجلس في المجلس الوطني للمحاسبة.¹⁴ وتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة لمصنف الوطني للخبراء المحاسبة وتسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصنف.
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- تمثيل أمصنف لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
- إعداد النظام الداخلي لمصنف.

2.4.3 الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يتشكل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب المادة الأولى في المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27-1-2011، وله نفس قواعد انتخاب الأعضاء والتمثيل لدى المجلس الوطني للمحاسبة. وتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.

- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصنف.
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- تمثيل الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
- إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

3.4.3 المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

يتشكل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27-1-2011، حيث يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد تسييره، كما يحدد المهام المضطلع بها. وتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتسييرها.
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصنف.
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
- تمثيل المنظمة لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة.

كما يجب الإشارة إلى أنه صدر المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المتضمن تشكيل اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية لمصنف الوطني لخبراء المحاسبة والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.¹⁵

ثانيا : استطلاعات الممارسة المهنية المحاسبية _ دراسة ميدانية _

في هذا الجانب قمنا بدراسة ميدانية، وهي عبارة عن استبيان موجه للمهنيين في المحاسبة والأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية وبعض الطلبة في مجال المحاسبة والمالية ، وقد كان اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية و تحديد عينة الدراسة المكونة من الأشخاص المطلعين على الواقع المحاسبي الوطني في الجزائر ، إضافة إلى معرفتهم واطلاعهم على النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ، وتحسين أداء مهنة المحاسبة .

وبالتالي تكون هذه الفئة (العينة) هي المخول لها ودون سواها الإجابة على ما تضمنه ، هذا الاستبيان من تساؤلات، والتي على أساسها سيتم إثبات أو نفي فرضيات البحث.

1. تقديم الدراسة الميدانية

1.1 فرضيات الدراسة ومحاور الاستبيان:

لمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بدراسة ميدانية شملت عينة من المهنيين في مجال المحاسبة وذلك بتقسيم الإستهبيان إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: تقييم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي.
 - المحور الثاني: تحديات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي.
 - المحور الثالث: متطلبات موازلة مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر.
- نحاول من خلال هذا الاستبيان الإجابة على إشكالية الدراسة، من خلال اختبار الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر لا يساعد على تطبيق النظام المحاسبي المالي.
 - الفرضية الثانية: هناك تحديات تعيق ممارسة مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
 - الفرضية الثالثة: هناك متطلبات تحتاجها مهنة المحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

2.1 المعالجة الإحصائية

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية "SPSS" الإصدار التاسع عشر ، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل. ولقد تم اعتماد مقياس Likert المكون من 05 درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستهبانة، بوضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام، وإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي والإستفاذة منها فيما بعد عند تحليل النتائج .

الجدول رقم 01 : درجة أهمية بنود الاستمارة و مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	من 01-1.79	من 1.8 - 2.59	من 2.6 - 3.39	من 3.4 - 4.19	من 4.2 - 5

المصدر: مقياس Likert

ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة استخدمنا اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

حيث تتمثل قاعدة القرار لقبول او رفض فرضيات الدراسة فيما يلي:

- إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة درجة القبول والتي تساوي $(\mu=3)$ ، ومستوى معنوية أقل أو يساوي 0.05 فإننا نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة.

- إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من درجة القبول والتي تساوي $(\mu=3)$ ، ومستوى معنوية أكبر أو يساوي 0.05 فإننا نقبل الفرضية العدمية و نرفض الفرضية البديلة.

2. عرض وتحليل نتائج الإستبيان

1.2 . تقييم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي

1.1.2 . المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لأقسام الدراسة :

الجدول رقم (02): تقييم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال
1	لا تتوفر المؤسسات الجزائرية على الإمكانيات وخاصة الموارد البشرية التي تسمح بمزاولة مهنة المحاسبة	3.56	1.12	موافق
2	غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد .	4.13	0.61	موافق
3	نقص المهنيين المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات ومقاييس دولية .	4.10	0.88	موافق
4	ما جاء به القانون رقم: 10-01 المتعلق بالمهنة المحاسبية لا يخدم مهنة المحاسبة ويطورها	3.59	0.94	موافق
5	عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي.	4.00	0.92	موافق
6	عدم ملائمة متطلبات الأنظمة المهنية لبيئة المحاسبة في الجزائر	4.05	0.83	موافق
	المجموع	3.90	0.56	موافق

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (SPSS)

يوضح الجدول رقم: 02 الخاص بتقييم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي ما يلي:

يرى افراد العينة "أن تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر لا يتوفر على سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد"، حيث جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى في اتجاهات افراد العينة بالقبول لعبارات المحور بمتوسط حسابي يساوي 4.13 ، مما يدل على موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة بدرجة "موافق".

تأتي في المرتبة الثانية من عبارات المحور العبارة " نقص المهنيين المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات ومقاييس دولية" بمتوسط حسابي 4.10 ، تليها كل من عبارتي "عدم ملائمة متطلبات الأنظمة المهنية لبيئة المحاسبة في الجزائر" و "عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في تفعيل دور مهنة المحاسبة في الإصلاح المحاسبي" ، بمتوسط حسابي 4.05 و 4.00 على التوالي ، أما آخر ترتيب فكان للعبارتين الأولى والرابعة بمتوسط حسابي 3.56 و 3.59 على الترتيب، وهما عبارتين تدلان على البيئة المحاسبية وملاءمتها لممارسة لمهنة المحاسبة من مؤسسات وكذا القوانين والتشريعات الخاصة بالمهنة.

ومنه فإن آراء أفراد العينة ركزت على المحاسب بالدرجة الأولى من تعليم وتدريب وكفاءة مهنية، تم تليها البيئة المحاسبية من مؤسسات وقوانين وكل ما يحيط بمهنة المحاسبة.

من الملاحظ أن كل عبارات هذا المحور تقع في مجال "موافق"، وهو ما يفسره المتوسط الحسابي لمجموع عبارات المحور 3.90 والذي يقع في مجال "موافق"، مما يؤكد أن مهنة المحاسبة بالنسبة لأفراد العينة لازالت تعاني صعوبات ومشاكل تجعلها غير قادرة على التأقلم مع النظام المحاسبي المالي.

من ناحية أخرى تظهر نتائج حساب الانحراف المعياري أن هناك تقارب كبير في الإجابات نظرا لضعف قيمة الانحراف المعياري الإجمالية التي بلغت 0.56 وهي قيمة تدل على ضعف التشتت والاتفاق بين أصحاب العينة على أن تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر بوضعه الحالي لا يساعد على تطبيق النظام المحاسبي المالي.

2.1.2 اختبار الفرضية الأولى:

H0 : تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر يساعد على تطبيق النظام المحاسبي المالي.

H1 : تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر لا يساعد على تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم: (03) اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

لتقييم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي ($\mu = 3$)

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى المعنوية (sig)
39	3.90	0.56	9.936	38	0.000

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم 03 أن قيمة t هي 9.936 أكبر من قيمة القبول 03 ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي أن تنظيم مهنة المحاسبة حاليا لا يساعد على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

2.2 . تحديات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي

1.2.2 المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لأقسام الدراسة :

الجدول رقم 04: تحديات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال
1	نقص دورات تأهيلية للمحاسب تساعده على تنمية قدراته للإلتزام بقواعد السلوك المهني يعيق نجاح تطبيق scf	4.41	0.50	موافق بشدة
2	عدم إعطاء جهات التشريع المحاسبي الإستقلالية التامة يعيق تطبيق scf بما يتلائم مع مهنة المحاسبة	4.33	0.90	موافق بشدة
3	ضعف التأهيل النظري والعلمي للمحاسب في الجامعات والمعاهد الجزائرية يعيق نجاح تطبيق scf	4.26	0.85	موافق بشدة
4	بطء في تطوير مضمين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين يعيق نجاح تطبيق scf	4.31	0.86	موافق بشدة
5	بيئة مهنة المحاسبة في الجزائر لا تساعد على تطبيق scf بنجاح	3.95	0.97	موافق
6	إحتكار تقدم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من الكاتب.	4.00	0.97	موافق
	المجموع	4.21	0.63	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (SPSS)

يوضح الجدول رقم 04 الذي يتضمن اجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الخاص بتحديات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي ما يلي:

احتلت العبارة الأولى " نقص دورات تأهيلية للمحاسب تساعده على تنمية قدراته للإلتزام بقواعد السلوك المهني يعيق نجاح تطبيق scf "، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 4.41 والذي يقع في مجال الموافقة بدرجة "موافق بشدة"، كل العبارات التي تليها: 3،4،2 على الترتيب تقع في نفس المجال موافق بشدة، مما يدل على أن أهم الأسباب التي تحد دون ممارسة مهنة المحاسبة بشكل مقبول تتمثل في العنصر البشري وهو المحاسب بالدرجة الأولى ، حيث أنه يعاني من ضعف التأهيل النظري والعلمي، بالإضافة إلى نقص دورات تساعده على تنمية

قدراته، وتعرفه بقواعد السلوك المهني والذي يعتبر من أهم مقومات مهنة المحاسبة، بالإضافة إلى عدم وجود استقلالية تامة لجهات التشريع المحاسبي لسن قوانين تتلائم مع طبيعة مهنة المحاسبة في الجزائر.

كما جاءت العبارة الخامسة " البيئة المحاسبية في الجزائر لا تتواءم مع تطبيق النظام المحاسبي المالي وبالتالي ممارسة مهنة المحاسبة " في المرتبة الأخيرة من درجة الإستجابة من طرف افراد العينة بمتوسط حسابي 3.95، بالإضافة إلى عبارة " إحتكار تقدم الخدمات المهنية بواسطة عدد محدود من الكاتب " بمتوسط حسابي 4.00، ولكن كلا العبارتين هما أعلى من درجة الموافقة المقبولة 3، إذ يوجدان في المجال "موافق".

يتضح من خلال الجدول السابق أن رأي كل المستجوبين كان يقول أن هناك تحديات تواجه تطبيق النظام المحاسبي تتمثل في عناصر البيئة المحاسبية من قوانين وتشريعات لا تتلائم مع النظام المحاسبي المالي ، بالإضافة إلى ضعف في التأهيل العلمي والعملية، وعناصر أخرى خاصة بالتكوين والتعليم المحاسبي، وهو ما يفسره المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الذي يساوي 4.21 ، مما يعني موافقة افراد العينة على جميع عبارات المحور. من ناحية أخرى تظهر نتائج حساب الانحراف المعياري أن هناك تقارب كبير في الإجابات نظرا لضعف قيمة الانحراف المعياري الإجمالية التي بلغت 0.63 وهي قيمة تدل على ضعف التشتت والاتفاق بين أصحاب العينة على أنه توجد تحديات تعيق ممارسة مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

2.2.2 إختبار الفرضية الثانية:

H0 : لا توجد تحديات تعيق ممارسة مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

H1 : توجد تحديات تعيق ممارسة مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم 05: اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sempel T-test)

لتحديات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي ($\mu = 3$)

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى المعنوية (sig)
39	4.2094	0.6294	12.005	38	0.000

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول رقم 05 أن قيمة t المحسوبة هي 12.005 أكبر من قيمة القبول 03، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، ومنه توجد تحديات تعيق ممارسة مهنة المحاسبة بالجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

3.2 . متطلبات موازلة مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر
1.3.2 . المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لأقسام الدراسة :

الجدول رقم 06: متطلبات موازلة مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجال
1	يجب خلق اطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية	4.41	0.50	موافق بشدة
2	العمل بشكل جدي على استقلالية الجهات التشريعية والمنظمات المهنية للمحاسبة.	4.28	0.76	موافق بشدة
3	تعميق مساهمة الجزائر في تطوير معايير محاسبية بم يتلائم مع البيئة المحاسبية الجزائرية	4.21	0.66	موافق بشدة
4	اصدار الكتب والنشرية التي ترشد المحاسب تعتبر مطلبا لموازلة مهنة المحاسبة في ظل scf	4.23	0.63	موافق بشدة
5	إعادة النظر في منظومة التعليم والتكوين المحاسبين في الجزائر تعتبر مطلبا لموازلة مهنة المحاسبة في ظل scf	4.44	0.55	موافق بشدة
6	تكوين الإطارات والمختصين حول المعايير المحاسبية الدولية تعتبر مطلبا لموازلة مهنة المحاسبة في ظل scf	4.46	0.68	موافق بشدة
7	إصلاح مختلف الهيئات المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي تعتبر مطلبا لموازلة مهنة المحاسبة في ظل scf	4.33	0.62	موافق بشدة
8	توفير الإجراءات المناسبة لكسب الخبرة العملية في المهنة بطريقة علمية منظمة .	4.26	0.59	موافق بشدة
9	مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لإنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي وتطوير المهنة المحاسبية	4.46	0.64	موافق بشدة
	المجموع	4.34	0.32	موافق بشدة

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (SPSS)

يوضح الجدول رقم 06 الذي يتضمن اجابات أفراد العينة على أسئلة المحور الخاص بتحديات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي ما يلي:

نلاحظ اجماع افراد العينة على قبول جميع عبارات هذا المحور والتي يرونها ضرورية جدا وذلك من خلال الأوساط الحسابية التي تقع في مجال "موافق بشدة" (بدرجة كاملة 5).

ومن الملاحظ أن الفرق بين أول ترتيب وآخر ترتيب لعبارات القسم لم يتعدى 0.45 حيث كان المتوسط الحسابي لعبارة " تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين حول المعايير المحاسبية الدولية "وعبارة " مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لإنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي وتطوير المهنة المحاسبية " هو ، 4.46 في حين أن آخر عبارة كانت " تعميق مساهمة الجزائر في تطوير معايير محاسبية بم يتلائم مع البيئة المحاسبية الجزائرية" بمتوسط حسابي 4.21

من ناحية أخرى تظهر نتائج حساب الانحراف المعياري أن هناك تقارب كبير في الإجابات نظرا لضعف قيمة الانحراف المعياري الإجمالية التي بلغت 0.32 وهي قيمة تدل على ضعف التشتت والاتفاق بين أصحاب العينة على أن متطلبات مزاول مهنة المحاسبة المذكورة في الجدول رقم 06 تعتبر ضرورية جدا في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

2.3.2 اختبار الفرضية الثالثة:

H0 : لا تعتبر متطلبات مهنة المحاسبة ضرورية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

H1 : تعتبر متطلبات مهنة المحاسبة ضرورية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الجدول رقم 07 اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

متطلبات مزاول مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر ($\mu = 3$)

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى المعنوية (sig)
39	4.3419	0.32383	25.878	38	0.000

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج برنامج (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن قيمة t هي 25.878 هي أكبر من قيمة القبول 03 ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 وبالتالي فإن متطلبات مزاول مهنة المحاسبة تعتبر ضرورية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي .

ثالثا : النتائج

إن قرار تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر يعد قرارا صائبا لما له أثر إيجابي على مهنة المحاسبة والذي بدوره يضمن شفافية الحسابات وقابلية مقارنة القوائم المالية التي تعبر أكثر عن الواقع الإقتصادي ، إلا أنه يوجد خلل كبير بين كل من عملية التبنّي و التطبيق ومزاولة مهنة المحاسبة بشكل ملائم ويظهر ذلك من خلال تحليل نتائج الإستبيان المتمثلة في تقييم ممارسة مهنة المحاسبة في ظل تطبيق النظام المحاسبي و تأثيرها بتحديات ومعوقات تؤثر سلبا على مستقبل المهنة ، للوصول لحلول ومتطلبات تؤدي لممارسة أفضل لمهنة المحاسبة.

حيث هناك إجماع لدى المستجوبين بأن تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر لا يسمح بمزاومتها بشكل أفضل وذلك من خلال العنصر البشري وهو المحاسب بالدرجة الأولى من تعليم وتدريب وكفاءة مهنية، تم تليها البيئة المحاسبية من مؤسسات وقوانين وكل ما يحيط بمهنة المحاسبة ، ويرجع ذلك لنقص الإمكانيات على مستوى المؤسسات الجزائرية وخاصة الموارد البشرية ، وهذا لغياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد .

كما أجمع المستجوبون على أن ذلك يعود إلى مجموعة من التحديات تحول دون تطبيق النظام المحاسبي

وامتهان المحاسبة في الجزائر منها:

- نقص دورات تأهيلية للمحاسب تساعد على تنمية قدراته للإلتزام بقواعد السلوك المهني يعيق نجاح تطبيق scf.
- عدم إعطاء جهات التشريع المحاسبي الإستقلالية التامة يعيق تطبيق scf بما يتلائم مع مهنة المحاسبة
- ضعف التأهيل النظري والعلمي للمحاسب في الجامعات والمعاهد الجزائرية يعيق نجاح تطبيق scf
- بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين يعيق نجاح تطبيق scf
- بيئة مهنة المحاسبة في الجزائر لا تساعد على تطبيق scf بنجاح.

كما لاحظنا أن هناك إجماع لدى المستجوبين على ضرورة القيام بمجموعة من المتطلبات لإنجاح تطبيق

النظام المحاسبي المالي ومزاولة المهنة المحاسبية في الجزائر من أهمها:

- العمل بشكل جدي على استقلالية الجهات التشريعية والمنظمات المهنية للمحاسبة.
- إعادة النظر في منظومة التعليم والتكوين المحاسبيين في الجزائر.
- تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين حول المعايير المحاسبية الدولية.
- إصلاح مختلف الهيئات المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي.
- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لإنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي وتطوير المهنة المحاسبية.
- توفير الإجراءات المناسبة لكسب الخبرة العملية في المهنة بطريقة علمية منظمة .

رابعا: الخلاصة

لقد أصبحت مهنة المحاسبة الآن تلعب دورا فاعلا من خلال مجموعة من الأساسيات والمقومات يساهم التنسيق فيما بينها بزيادة مقدرة المحاسب على تفسير وتحليل المعلومات المالية، مما يلبي حاجيات مستعملي القوائم المالية والتي يجب أن تتميز بالثقة والشفافية وقابلية المقارنة وتعكس الصورة الصادقة للمؤسسة لاتخاذ قرارات سليمة ورشيدة ، و لا يكون ذلك إلا من خلال جملة من الإصلاحات سعت إليها الجزائر منها الإصلاح المحاسبي بتبني النظام المحاسبي المالي، الذي دخل حيز التطبيق منذ بداية سنة 2010 م ، هذا النظام المتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، سواء من حيث الإطار التصوري، المبادئ والقواعد المحاسبية والقوائم المالية، من المؤكد أنه يحمل انعكاسات ناتجة عن تغيير الممارسات والتطبيقات المحاسبية، تبعا لتغير مفاهيم و مبادئ وقواعد التقييم التسجيل المحاسبي، وهو ما ينعكس تأثيره على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، والمتمثلة أساسا في ممارسة مهنة المحاسبة وتعليمها، وهو ما يجعل من الضروري العمل على تنظيم هذه المهنة وملاءمتها مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، حتى تتم الاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا الأخير وطنيا ودوليا.

مما سبق يمكن أن نوصي بما يلي:

- خلق اطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، وكذا من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة التركيز على الإخلاقيات والضوابط الشرعية في مجال المحاسبة.
- إنشاء هيئة تضم المهنيين والأكاديميين تستقبل جميع الأفكار والمقترحات منهم في شكل مجلس أعلى للمحاسبة
- تعميق مساهمة الجزائر في تطوير معايير محاسبية بما يتلائم ومتطلبات الجزائر وحسب بيئتها.
- ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
- الإستعانة بخدمات الخبراء والمحاسبين المتمكنين من النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لمواجهة الصعوبات المتعلقة بالممارسات المحاسبية (المعالجة والتصنيف والتقييم) للقوائم المالية.
- إعادة النظر في منظومة التكوين والتعليم المحاسبي في الجزائر، و إبراز دور الجامعات في صقل كفاءة المحاسبين والمتخصصين.
- تعديل المعايير الدولية لتناسب البيئة الجزائرية مع العمل لتكوين وإعداد معايير محلية.
- إعادة تنظيم مهنة المحاسبة، وذلك عن طريق تشجيع المبادرات الجادة التي تهتم بدراسة المشكلات القائمة وكيفية مواجهتها، وإعطاء مهنة المحاسبة قوة الإلزام والالتزام لأعضائها بالميثاق العام للمهنة.

سادسا: الملاحق والمراجع

1.6 .ملاحق T.TEST للفرضيات الثلاث

One-Sample Statistics

تقييم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي				
تحديات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متطلبات مزاوله مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر	39	3,9060	,56944	,09118

One-Sample Test

	Test Value = 3
--	----------------

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقييم تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي	9,936	38	,000	,90598	,7214	1,0906
تحديات ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي	12,005	38	,000	1,20940	1,0055	1,4133
متطلبات مزاوله مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر	25,878	38	,000	1,34188	1,2369	1,4469

2.6. الهوامش والمراجع المعتمدة

- 1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 42، المؤرخة في 2010/07/11 ، ص:05.
- 2 نفس المرجع ، ص 6 .
- 3 نفس المرجع:ص ص:6-7.
- 4 نفس المرجع:ص:7.
- 5 نفس المرجع.
- 6 نفس المرجع ، ص7.
- 7 نفس المرجع:ص ص:8-9.
- 8 نفس المرجع،ص:9
- 9 براق محمد، قمان عمر، أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر، ملتقى دولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29 و30 نوفمبر 2011، ورقة، ص: 83.
- 10 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 10، المؤرخة بتاريخ 1980-03-04، ص338
- 11 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 03 لسنة 1992، صفحة 82-83
- 12 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 7، المؤرخة بتاريخ 2-2-2011، ص 4-7.
- 13 مدني بن بلغيث ، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية(حالة الجزائر) ،مرجع سابق، ص 176.
- 14 نفس المرجع، ص ص 8-15.
- 15 نفس المرجع ، ص 16.